اتجاه التخطيط اللغوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

The Algerian Muslim Scholars Association linguistic Planning Trend

الدكتور/ دربال بلال

قسم اللغة والأدب العربي- جامعة باتنة -1- الجزائر
Email: bilel.derbal@univ-batna.dz

تاريخ الإيداع: 2020/04/01 تاريخ القبول: 2020/06/11

ملخص:

صنف علماء اللسانيات الاجتماعية نماذج التخطيط اللغوي لجماعاتٍ لغوية ودول وتنظيمات دولية وغير دولية.. إلى عدة اتجاهات/مدارس وفقا لنماذج ذائعة الصيت، ولكن ليس منها نماذج كانت تحت وطأة الاستعمار وتعتمد "الوقف/الحبوس" تمويلا لها، كما حدث مع التخطيط اللغوي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. لذا توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة مراجعة تصنيف هذه الاتجاهات حتى تخرج من دائرة الانتقائية، وتستوعب التخطيط اللغوي لجمعية العلماء.

الكلمات المفتاح:

سياسة لغوية – تخطيط لغوي- لسانيات اجتماعية – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين – لسانيات تطبيقية.

Abstract:

Sociolinguists classified the linguistic planning models of linguistic groups, states, and international and non-international organizations into several directions / schools according to well-known models. However, none of them were models under colonial influence and "endowment / imprisonment" as what happened with the linguistic planning of the Association of Scientists. So, this study finds it necessary to review the classification of these trends in order to get out of the circle of selectivity, and to accommodate the linguistic planning of the Association of Scientists.

***key words*:**

Language policy; linguistic planning; social linguistics; Algerian Muslim Scholars Association; applied linguistics.

مقدمة:

إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة عبد الحميد ابن باديس (1889-1940) ومحمد البشير الإبراهيمي (1889-1965) قدمت مشروع تهيئة لغوية مكتمل الأركان؛ حيث في سياستها اللغوية وصفت الوضعية اللغوية الاجتماعية للفرد الجزائري داخل الوطن وخارجه، وانطلاقا من ذلك الوصف حددت الأهداف والاستراتيجيات التي ستعتمدها عند تحويل مسودة مشروع سياستها اللغوية إلى تخطيط لغوي بالتنفيذ، كل ذلك في إطار تقييم دوري.

ولقد كشفت الجهود اللغوية لجمعية العلماء، أنها أنجزت تخطيطا لغويا ناجحا بمعايير اللسانيات الاجتماعية، على الرّغم من كونها تحت وطأة الإدارة الاستعمارية الفرنسية، حيث أظهرت تجربتها دور اللغة في ترقية حياة الجزائري دينيا واجتماعيا وسياسيا حتى نال استقلاله..

لذا يشكل التخطيط اللغوي للجمعية نموذجا فريدا من نوعه في مجال الصراع والحروب اللغوية بتعبير "لويس جان كالفي" "Louis-Jean Calvet"؛ لأنه تخطيط لغوي اصطبغ بطابع الصراع بين سياستين لغويتين متضاربتين، سياسة لغوية -بقيادة جمعية العلماء- تنتصر لوضعٍ لغويٍ جزائري مستقرٍ منذ قرون؛ يسوده التعايش اللغوي والتكامل بين اللغة العربية وباقي اللغات المحلية، وبين سياسة لغوية استعمارية تريد تقويض هذا الاستقرار بتحميل الأمازيغيات –بالذات- دورا تشطيريا، حتى تكون فيه الغلبة للغة الفرنسية لغةً وثقافةً معا، بحكم كون الاستعمار الفرنسي استعمارا حلوليا استئصاليا، وهو العنصر المفقود في معظم نماذج التخطيط اللغوي التي قدمها الدراسون كاتجاهات تعدُّ مدارس ونماذج يحتذى بها من العصر الحديث والمعاصر.

فخصوصية واستثنائية الفترة التي أنجزت فيها جمعية العلماء المسلمين تخطيطها اللغوي، هي ما سيحاول هذا المقال أن يكشف عنه، من خلال توظيف المنهج الوصفي في تتبع مدارس التخطيط اللغوي واتجاهاتها الشائعة، ثم مساءلة هذه الاتجاهات عن موضع التخطيط اللغوي لجمعية العلماء المسلمين منها.

وبذلك يكون الإطار النظري الذي سيؤطر هذا المقال هو مجموعة مبادئ وضوابط اتجاهات/مدارس التخطيط اللغوي الحديث والمعاصر وأطره المرجعية، كما وردت عند منظري اللسانيات الاجتماعية من أمثال "لويس جان كالفي"، و"فلوريان كولماس" " Florian Coulmas" و"كوبر روبرت ليون""Cooper Robert Leon"...

فهذه الدراسة إذن؛ تتطلع إلى الكشف عن موقع التخطيط اللغوي لجمعية العلماء المسلمين من اتجاهات التخطيط اللغوي ومدارسه المختلفة، خاصة أن معظم هذه الاتجاهات تتوفر على نماذج لتخطيطات لغوية لفترات ما بعد حصول الدول المستعمَرة على استقلالها، أو تلك التي عانت من مشاكل لغوية لم تكن وليدة الاستعمار.. خلافا للواقع اللغوي و الاجتماعي الذي عايشته جمعية العلماء.

وبناء على ذلك تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلين الآتيين:

- إلى أي اتجاه –من اتجاهات التخطيط اللغوي ومدارسه- ينتمي التخطيط اللغوي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذي أنجز تحت وطأة الإدارة الاستعمارية الفرنسية المتعسفة، وبتمويل ذاتي؟
- هل التخطيط اللغوي لجمعية العلماء نموذج رائد فريد جديد، لا تستوعبه اتجاهات التخطيط اللغوي المعروفة لأنها إما انتقائية أو أنها جاءت حلا لمشكلات لغوية اجتماعية خاصة؟

سيجيب هذا المقال عن هذين التساؤلين في الخطة الآتية:

- ماهو التخطيط اللغوي؟
- التعريف بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.
- اتجاهات التخطيط اللغوي في اللسانيات الاجتماعية.
- اتجاه التخطيط اللغوي عند جمعية العلماء.

ما هو التخطيط اللغوي؟

التخطيط اللغوي "language planning": مصطلح حديث ظهر في الدراسات اللسانية التطبيقية، وارتبطت دلالاته الأولى بأي نشاط علمي يستهدف اللغة، حتى أن "إينار إنغفالد هاوجن" "Einar Ingvald Haugen" عرَّفه في مقالة له سنة 1959 م بأنه: "كافة الأنشطة المتعلقة بإعداد دليل الكتاب (قواعد الإملاء) أو إعداد كتاب في قواعد اللغة أو معجما لغويا من أجل إرشاد الكتاب والناطقين بلغة ما في مجتمع غير متجانس لغويا"[1].

ثم توالت بحوث الدارسين للتخطيط اللغوي، ليأخذ مفهوم التخطيط اللغوي في التطور، فسارع "هاوجن" إلى اعتبار كافة الأنشطة التي تَحدَّث عنها سابقا، لا تمثل كل التخطيط اللغوي بل هي جزء منه فقط، ولا تشمل كل النشاطات التي يمكن للتخطيط أن يستوعبها[2]، فوسع من مفهوم التخطيط اللغوي متجاوزا المظاهر الداخلية للغة[3].

وهكذا خضع تعريف التخطيط اللغوي لمزيد من الصقل والتعديل، وهو ما أكده "كوبر" في كتابه "التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي"؛ إذ جمع ثلاثة عشر تعريفا لمتخصصين في اللسانيات الاجتماعية والتخطيط اللغوي[4]، والمتمعن في هذه التعاريف يلاحظ ملمح تطور مفهوم التخطيط اللغوي لكن دون الاتفاق على تعريف واحد موحد، وإن تقاسمت هذه التعاريف معظم الخطوط العريضة التي يدور حولها التخطيط اللغوي.

يعرف كوبر التخطيط اللغوي بقوله:" يدل التخطيط اللغوي على السلوك المعتمد الهادف إلى التأثير على سلوك الآخرين فيما يخص اكتسابهم للغة ويخص بنيتها وتحديد وظائفها"[5].

أي أن التخطيط اللغوي عند كوبر لا يقصر على أعمال المنظمات الرسمية، بل يفسح المجال للجهود الفردية، كما لا يحدد نوع الجماعات المستهدفة بالتخطيط اللغوي حتى يبقى المجال مفتوحا يشمل كل جماعة لغوية تعاني من مشكل لغوي، وفي ذات الحين لا يحدد نمطا مثاليا للتخطيط اللغوي، وهو بهذا لا يقصي الإبداع وتجارب الآخرين. كما يركز التخطيط اللغوي عند كوبر على السلوك اللغوي للآخرين – أي على الناحية الاجتماعية- بدلا من التركيز على حل مشكلات اللغة- من الناحية البنيوية- وهذا في الحقيقة تأكيد على دور المحيط اللغوي في توجيه السلوك اللغوي للفرد نحو حل المشكلات اللغوية، فالإطار الثقافي والديني والسياسي والاقتصادي.. كلها تلعب أدوارا أساسية في التخطيط اللغوي[6].

فكوبر يستخدم مصطلح التأثير على السلوك اللغوي، بدل مصطلح تغيير السلوك اللغوي، لأن التأثير يبقى ويحافظ على السلوك اللغوي القائم، كما لا يستبعد أو يستهجن تغييره. وهو بذلك يتبنى وبشكل ضمني ما يسمى بالتخطيط التحفيزي - الذي يتبناه "هاوجن"- الذي يقوم على التشاور بين مختلف القوى الاجتماعية، وهو الذي يقابله التخطيط الإجباري[7].

إن مصطلح التخطيط اللغوي لا يقابل مصطلح السياسة اللغوية أو مصطلح التهيئة اللغوية، رغم أنه شاع استخدام هذه المصطلحات كمترادفات وأحيانا بطريقة مبهمة[8].

فالتخطيط اللغوي عند "لويس جان كالفي" "Louis-Jean Calvet" هو" البحث عن الوسائل الضرورية لتطبيق سياسة لغوية، وعن وضع هذه الوسائل موضع التنفيذ"[9]، بمعنى التطبيق الفعلي لسياسة لغوية معينة، وذلك بالانتقال بالسياسة اللغوية إلى العمل والتطبيق والتنفيذ[10]. وهو ما يذهب إليه "ريموند. رونارد" "Raymond Renard " أيضا[11].

ويقول كالفي موضحا الفرق بينهما عن طريق تعريفهما: "نحن نعتبر السياسة اللغوية مجموع الخيارات الواعية المتعلقة بالعلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالضبط بين اللغة والحياة في الوطن. ونعتبر التخطيط اللغوي هو البحث عن الوسائل اللازمة للتطبيق الفعلي لسياسة لغوية"[12]. وهو ما يذهب إليه فشمان كذلك لأنه يعتبر التخطيط اللغوي تطبيقا لسياسة لغوية معينة[13].

أما علاقتهما بالتهيئة اللغوية فيوضحها "فيشمان" " Fishman " حين اعتبر التخطيط اللغوي هو تطبيق سياسة لغوية ما - علما بأن التحديدات اللاحقة رغم تنوعها لم تحد قط عن هذه الرؤية- أما مجموع النشاطين فيسميه كالفي "التهيئة اللغوية"[14]، فالفصل بين السياسة اللغوية باعتبارها عمل مكتبي، وبين التخطيط اللغوي باعتباره عمل ميداني، يؤكد عليه كالفي مرة أخرى حين قال: "فالسياسة اللغوية، باعتبارها تحديدا للاختيارات الكبرى في مجال العلاقات بين اللغات والمجتمع، وتطبيقها هو ما يسمى التخطيط اللغوي"[15]. أي أن التخطيط اللغوي ما هو إلا مرحلة وشوط من التهيئة اللغوية[16].

التعريف بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

جمعية العلماء -وفق قانونها الأساسي- هي جمعية غير سياسية، ولها طابع إصلاحي اجتماعي، مُعْتمَدة لدى إدارة الاحتلال، حيث حصلت على التصريح من مركز عمالة الجزائر بتاريخ 22 ماي 1922[17]. ومما جاء في قانونها الأساسي:"تأسست في عاصمة الجزائر جمعية إرشادية تهذيبية تحت اسم 'جمعية العلماء المسلمين الجزائريين' مركزها الاجتماعي بالجزائر في 'نادي التقدم' (الترقي) ساحة الجمهورية.. للجمعية أن تؤسس شُعَبًا في القطر وأن تفتح نوادي و مكاتب حرة للتعليم الابتدائي.."[18].

وعند تحليل هذا القانون، فإن أهم ما يمكن أن يساعد في الكشف عن اتجاه التخطيط اللغوي لجمعية العلماء الملاحظات الآتية:

1- الطابع الاصلاحي الاجتماعي لجمعية العلماء المسلمين له معنيان:

أ- جمعية العلماء جمعية غير سياسية ولا تملك أي صلاحيات سياسية، فهي ليست دولة ولا تشغل أي منصب في الدولة. كما لا تمثل أي جهة حكومية؛ فلا تملك

أي سلطة تشريعية أو تنفيذية أو قضائية. ورغم كلّ هذا لا تمنعها اللسانيات الاجتماعية من تنفيذ مشروع تخطيط لغوي، إذ يجوز إنشاء سياسة لغوية وتنفيذها في تخطيط لغوي من طرف جماعة محدودة أصغر من الدولة[19].

ب- الجمعية تؤكد على أنها جمعية إرشادية تهذيبية، رغم أن العمل في مجال السياسات والتخطيط اللغويين، هو عمل على أهداف سياسية و إن لم يُرد أصاحبه ذلك. لأن الصراعات اللغوية وجه من وجوه الصراعات السياسية كما يقول 'كالفي'[20]. لذا حتى حين تصرح الجمعية في قانونها الأساسي أن هدفها محاربة الآفات الاجتماعية، وليس من حقها التدخل في المسائل السياسية، فإن ذات الجمعية بالمنظور اللساني الاجتماعي لا يمكن عزلها عن العمل السياسي ولا الثقافي والاقتصادي باعتبارها راسمة لسياسة لغوية ومنفذة لها. لأن "خَلْف كل حرب لغوية حرب من نوع آخر: اقتصادية أو ثقافية أو غيرهما"[21]، ويؤكد كثير من العارفين بأحوال للجمعية والمتتبعين لمسارها الإصلاحي أن أهدافها غير المعلنة كانت أهدافا سياسية[22]، أو هي على الأقل تطورا في مسارها الإصلاحي اللغوي الديني الاجتماعي.

2- الجمعية جمعية قانونية: أخذت شرعيتها من إدارة الاحتلال الفرنسي باعتبارها السلطة الحاكمة للجزائر آنذاك. وكما يبدو فإن على الجمعية الالتزام بقوانين وقرارات الدولة، لكن ظروف الاحتلال فرضت على الجمعية التحرك خارج هذا الإطار القانوني للدولة، وبعيدا عن أعين سلطة الإدارة الفرنسية في كثير من الأحيان.

3- للجمعية تسمية قانونية: هي:'جمعية العلماء المسلمين الجزائريين'. وهذا يزيد من حظوظ إمكانية إنجازها لتخطيط لغوي، لأن الجمعية هي تجمع منظم لعلماء ذوي ميول إصلاحي ديني أساسا، و ميول إصلاحي لغوي و اجتماعي كذلك.

4- علاقة المنتمين والمتعاطفين مع الجمعية: المنتسبين للجمعية بانتماء قانوني، يجب أن تكون كل نشاطاتهم مؤطَرة بأهداف واستراتيجية الجمعية، و إسهاماتهم الإصلاحية تأخذ طابع الجمعية. أما المتعاطفين و غير المنتمين لها، فالجمعية لا تتحمل مسؤولية نشاطاتهم، إذ بإمكان أعداء الجمعية استغلال تخطيطها اللغوي، و هذا يعني تسييس تخطيطها اللغوي و هذا يؤكد أن في السياسة اللغوية سياسة، و أن التدخل على اللغة أو اللغات له طابع اجتماعي وسياسي جم كما يقول 'كالفي'[23].

5- الجمعية وخرق القانون: وفقا للقانون الأساسي للجمعية فهي وحدها من تتحمل مسؤولية أي خرق قانوني لمواد القانون الأساسي. وهذا ما جعلها تحرص حرصا شديدا على الالتزام بما تعهدت به في قانونها الأساسي، ولعل هذا لسببين:

- عدم إعطاء الإدارة الفرنسية فرصة تدارك خطئها -حين وافقت على اعتمادها جمعيةً رسمية قانونية- فتعمد إلى حلِّ هذه الجمعية.
- إظهار كل الضغوطات الفرنسية على التخطيط اللغوي لجمعية العلماء أنها ممارسات غير شرعية، فتُحرج الجمعية الإدارة الفرنسية التي تعد نفسها حاملة لواء العدالة و الديمقراطية للجزائر.

6- نادي الترقي: اختيار الجمعية لنادي الترقي مركزا اجتماعيا بالعاصمة الجزائر، يوحي بـ:

أ. مركزية القرار: لأن العاصمة المركز الإداري للدولة. كما أن العمل المركزي يزيد من حظوظ نجاح التخطيط اللغوي، فلا تتفرق الأهداف الوطنية و تتلاعب بها الأهواء والتيارات الجهوية. هذا فضلا على أن عاصمية المقر الإداري يكسب الجمعية بعدا وطنيا.

ب. تجنب العمل السري والعمل وفق الشرعية القانونية: بلا تخفي و لا تعمد الهروب من أعين الإدارة الفرنسية، التي كانت في كل مرة تفتعل الحجج للإجهاز على مثل هذه المشاريع الإصلاحية. ثم إن العمل في وضح النهار يزيد من أنصار الجمعية و المتعاطفين معها، حتى من غير الجزائريين و المنصفين من أبناء فرنسا.

اتجاهات التخطيط اللغوي في اللسانيات الاجتماعية.

إن تعدد واختلاف جهات المتدخلين في حركة اللغة في المجتمع، يجعل من الصعب تصنيف هذه التدخلات سواء من حيث الطابع العلمي للمتدخلين، أو من حيث الطابع السيادي لهذه الجهات، وقد يتكامل المتدخلون.

ومن هذه الدراسات التي حاولت تصنيف أنواع التدخلات على اللغة، ذلك الكتاب الموسوم بـ"اتجاهات السياسة اللغوية" لمحمود فهمي حجازي، وهو عبارة عن محاضرة ألقاها في مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية، والمتصفح للكتاب لا يكاد يعثر فيه على تصنيف للسياسات اللغوية رغم أن العنوان يوحي بذلك، فقد جاء الكتاب عبارة عن وصف علمي دقيق جدا لأبرز السياسات اللغوية الحديثة والمعاصرة، بطريقة يطبعها طابع الاختصار الشديد، مما يرشح الكتاب لأن يكون مصدرا للتعريف بالوضع اللغوي للعديد من الدول التي استعرض الكاتب سوقها اللغوي، ولكن لا يرشحه كمحاولة لتصنيف أنواع السياسات اللغوية، وهذا مما جعل عنوان الكتاب لا يتطابق مع محتواه الوصفي[24].

لكن؛ يبدو أنه يمكن النظر لاتجاهات التهيئة اللغوية –وفقا لكثير من الدراسات- من عدة زوايا، يحصرها طاهر ميلة في الاتجاهات الآتية[25]:

أولا: التخطيط اللغوي من حيث اعتماد الدولة على التشريعات.

1- الاتجاه المعتمد على التشريع اللغوي:

هذا الاتجاه هو الغالب في العالم، حيث كشفت دراسة إحصائية قام بها باحثون لدساتير مئة وثلاثة وسبعين دولة (173)؛ أن 130 دولة تتضمن دساتيرها تشريعات لغوية، أي ما يشكل نسبة 75٪ من العينة المفحوصة، فهذا الاتجاه تمثله دول تلجأ إلى التدخل في إصلاح منزلة لغتها بشكل مباشر ومعلن، وذلك عند شعور هذه الدول بخطر يهدد وجودها اللغوي، سواء كان الخطر بسبب التعدد اللغوي غير المتكافئ الذي يجر الدولة إلى صراعات سياسية أحيانا، أو بسبب فقدان لغة الأمة لوظائفها الاجتماعية[26].

فمن المجالات التي قد تنصب عليها هذه التشريعات هي الإدارة والتعليم والمحاكم والقضاء، والمؤسسات العمومية، ووسائل الإعلام، وحماية المستهلكين ومجالات العمل، والمقاولات الخاصة.. كما يمكن إنشاء مؤسسات لهذا الغرض كمؤسسات لحماية اللغة وتنفيذ عقوبات على انتهاك هذه القوانين[27].

ويبقى السؤال المطروح في أي خانة يمكن تصنيف القوانين التي تخص اللغة ولا تُصدرها الدول إنما تصدرها هيئات دولية؟ وأمثلة ذلك كثير جدا، منها[28]:

1. إعلان فيانا حول الحقوق اللغوية للشعوب الأصلية، وهو الذي صدر عن الأمم المتحدة في 1992 م حول الأقليات.
2. العهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية:

- ✓ المادة 14 وتتحدث عن حق الإنسان في مترجم إذا كانت المحاكمة بلغة لا يفهمها.
- ✓ المادة 27 التي تؤكد على عدم حرمان الأقليات الدينية واللغوية والإثنية من استعمال لغتهم.

3. العهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

- المادة 13 التي تتحدث عن الحق في التعليم.
- المادة 15 التي تتحدث عن حق المشاركة في الحياة الثقافية.

4. اتفاق اليونيسكو عام 1960 م: حول منع التمييز في مجال التعليم لأسباب دينية أو لغوية.
5. اتفاقية منظمة الشغل الدولية عام 1989 م الخاصة بالشعوب الأصلية التي تسعى لضمان حقوقهم اللغوية.
6. إعلان اليونيسكو بشأن التنوع الثقافي:

- المادة 5: مضمونها حماية حق كل شخص في التعبير عن نفسه وإبداع أعماله ونشرها باللغة التي يرغب فيها وخاصة لغته الأصلية، ولكل شخص الحق في تعليم وتدريس جيدين في إطار هويته الثقافية.
- المادة 12 تتعهد الدول بصون تراث الإنسانية اللغوي ودعم التعبير والنشر في أكبر عدد من اللغات.

كما يمكن أن نضيف إلى كل هذه الأمثلة السابقة أهم وثيقة لغوية هي الإعلان العالمي للحقوق اللغوية ببرشلونة سنة 1996م، وهو الذي ركز على الحقوق اللغوية ببعديها الفردي والجماعي، كما ركز على المجالات التي تطبق فيها كالإدارة والتعليم ووسائل الإعلام[29].

2- الاتجاه العازف عن التشريع:

بناء على نتائج الدراسة الإحصائية السابقة، فإن عدد الدول التي لا تعتمد التشريع في تهيئتها اللغوية لا تتعدى 43 دولة، أي ما نسبته 25٪. لكن داخل هذا الاتجاه توجد فئتان من الدول، فئة لا تحوي تشريعاتها الرسمية أي تدخل إداري على اللغة، مهما كانت طبيعته، وعددها 33 دولة، أي تمثل نسبة 20 ٪ تقريبا، ونجد منها المملكة العربية السعودية واليابان وكوريا الجنوبية، في ذات الحين نجد فئة من الدول تشرع بعض القوانين وتصدر بعض القرارات والمراسيم لتنظيم الاستعمال اللغوي، وعلى رأس هذه الدول نجد الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، ولعل ذلك يعود إلى الانسجام اللغوي الداخلي لها أو إلى قوتها الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية[30].

فمثلا فرنسا أصدرت قرارات عدة لمحاربة الاقتراض اللغوي من الإنجليزية في مجالات متنوعة؛ منها ما يأتي[31]:

1. في عام 1975 أصدرت قانون "با" "Bas" الذي يبيح معاقبة المؤسسات التي لا تستخدم الفرنسية داخل فرنسا، وعوقبت على إثره شركة الطيران الإنجليزية "Britsh Airways" عندما أصدرت تذاكر سفر بالإنجليزية.
2. في عام 1977 أصدرت قانون يفرض توظيف اللغة الفرنسية في النصوص المكتوبة وفي النقوش وعرض وطلب السلع والخدمات والأخبار والبرامج الإذاعية والتلفزة.
3. بين 1973-1980 أصدرت قرارات تمنع استخدام غير الفرنسية في مجالات كالسمعي البصري، الأشغال العامة، النفط، النقل، الحوسبة، الطب، الدفاع، الملاحة الفضائية.
4. في عام 1982 قرارات خاصة بمصطلحات السياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

5. في عام 1983 قرارات خاصة بالدعاية والإشهار.
6. في عام 1984 قرارات خاصة بالأرصاد.
7. في عام 1985 قرارات خاصة بالمفردات التي يستخدمها المسنون.

أما في 1992 فعمدت فرنسا إلى تنقيح دستورها حتى ينص على أن اللغة الفرنسية هي لغة البلاد شعبا ودولة، ثم في1994/08/04 صدر قانون توبون –وزير الثقافة والفرونكوفونية- المسمى قانون حماية اللغة الفرنسية وصدر الأمر الرئاسي بتطبيقه في 1995/03/03[32].

ثانيا: التخطيط اللغوي من حيث اعتماد الدولة على التقنية والسلطة.

1- التخطيط اللغوي الذي يشدد على التقنية دون السلطة:

وهو الاتجاه الأمريكي، إذ للباحثين الأمريكيين ميل إلى التشديد على الجوانب التقنية للتدخل اللغوي، ولا يلتفتون كثيرا إلى مسألة السلطة التي يمثلها أصحاب القرار، لذا التخطيط عندهم أشد أهمية من السياسة، أي مقتنعون بإمكانية وجود تخطيط دون سياسة أحيانا[33].

بل إن الولايات المتحدة لم تكن لها أبدا سياسة لغوية ولم تتدخل الدولة أبدا في هذا المجال تدخلا مباشرا، ربما لنزعتها الإمبريالية التي جعلت من اللغة آخر اهتماماتها بعد السياسة والاقتصاد، أو ربما لأنها اعتمدت في ذلك على هيئات حلت محل الدولة مثل "مؤسسة فورد" أو "المعهد اللغوي الصيفي"، وهذا يعني أن الولايات المتحدة ليس من اهتماماتها نشر ثقافتها[34] خلافا للاتجاه الفرنكفوني.

2- التخطيط اللغوي الذي يركز على السلطة:

وهو الاتجاه الأوربي، لأن الباحثين الأوربيين وعلى رأسهم الفرنسيون والإسبانيون والألمان هم أكثر اهتماما بمسألة السلطة، حتى أن علماء اللسانيات الاجتماعية الكتلان (نسبة إلى كتالونيا) يضعون أنفسهم في سياق نظام يتولى مهمة استبدال سلطة بأخرى[35].

وقد أثبتت الدراسات أن قرارات التدخل على اللغة تكون أكثر تأثرا إذا كانت نتيجة قوة سياسية بالدرجة الأولى واقتصادية بالدرجة الثانية، وهذا هو تأثير السياسة على السياسات اللغوية، فاللاتينية ماتت لأسباب سياسية، ولم تنفعها جاهزيتها العلمية أمام قرارات الملكة "إيزابيلا" وضع نحو العامية القشتالية في 1492م، وقرارات الملك "فرونسوا الأول" باعتبار الفرنسية العامية لغة المحاكم وغيرهما من القرارات التي بدأت تؤسس لقيام القوميات القُطْرية على أنقاض اللاتينية[36].

كما أن كثيرا من القرارات اللغوية العربية هي قرارات "أبراجية" تصدر من فوق، وبعضها في السر دون تبرير مقنع، وكأن الأمر يتعلق بأحد أسرار الدولة لا بمعلومات يجب أن تكون متاحة خاصة للخبراء[37].

ثالثا: التخطيط اللغوي من حيث المنفذين والمنظرين.

1- اتجاه المنفذين:

هو اتجاه عام وقديم تبناه العرب وغيرهم، ويمثله دعاة المحافظة على اللغة المعيارية، والسعي لنشرها وفرضها على المستعملين بالأساليب التي يعتقدون أنها مفيدة[38].

2- اتجاه المنظرين:

وهو اتجاه معاصر، يتبناه اللسانيون الاجتماعيون، كما تتبناه عدة مدارس لسانية كالتي ظهرت في كندا وفرنسا وإسبانيا، ويتميز هذا الاتجاه عن اتجاه المنفذين في كثير من القضايا المتعلقة بطرائق إعداد التهيئة اللغوية وأساليب تنفيذها، فرغم اختلاف تسميات تدخلهم على اللغة؛ بين تهيئة في الكيبيك وتقييس في كتلونيا ولقلوتوبوليتيكا في فرنسا، إلا أن جميعها تحيل على نفس النواة المفهومية للمصطلحات الثلاث، لأن المسألة ليست نظرية إنما هي قضية تغليف(emballage)[39].

إن أهم المدارس التي تتبنى هذا الاتجاه، وصاحبة التجارب الرائدة والإنتاج الغزير فيه، هي[40]:

2-1- مدرسة اللسانيين الكيبيكيين:

وهي واضعة مصطلح "التهيئة اللغوية" "Aménagement linguistique". ويرى المنظرون اللسانيون الاجتماعيون لهذه المدرسة عدم جدوى السياسة اللغوية وحدها إذا لم تهيئ لها ظروف التطبيق، ودليلهم في ذلك التجربة الكيبيكية، حيث تبنت حكومة كيبيك سياسة لغوية جديدة سنة 1977، تعتمد على مجموعة النصوص التشريعية لحماية اللغة الفرنسية عندما تقهقر استعمالها أمام اللغة الإنجليزية في كندا عامة ومقاطعة الكيبيك خاصة، إلا أنهم لاحظوا أن المقاربة التشريعية على أهميتها هي غير كافية، لذلك دعموها بمقاربة اجتماعية، تعتمد على تهيئة الظروف لإنجاحها[41]، ومن صور هذه المواكبة الاجتماعية اعتماد اللغة الفرنسية في السلع للترويج لها وفي وسائل الإعلام.. مما رفع في وقت قصير من عدد الناطقين بها، في ميادين العمل والتعليم ووسائل الإعلام المختلفة دون أي صراع سياسي[42].

ولكن يبدو أن تراجع الفرنسية أمام الإنجليزية لم تسعفه هذه القرارات، بحكم امتلاك إنجليزية لحليف دولي قوي باقتصاده العالمي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية، على خلاف ما كانت عليه الفرنسية كأول لغة عالمية قبل ظهور الولايات المتحدة على المستوى الدولي[43].

2-2- مدرسة لساني جامعة "روان""Rouen " بفرنسا:

إن فرنسا – خلافا لتركيا والنرويج والصين- من الدول التي لا تكثر الحديث عن السياسة والتخطيط اللغويين عندها، حتى ليخيل إليك أن هذه المسألة غير مطروحة للبحث رغم أنها مسألة بعيدة في تاريخ فرنسا اللغوي[44].

و لكن رغم ذلك، كانت مدرسة لسانيي جامعة "روان" "Rouen " بفرنسا هي التي وضعت مصطلح "القلوتوبوليتيكا" "Glottopolitique"، وتتميز هذه المدرسة بعدم حصر مفهوم السياسة اللغوية في تدابير وقرارات الدولة أو إحدى إداراتها، بل إن السياسة اللغوية عندها تشمل أيضا كل القرارات والمواقف التي يتخذها الأفراد تجاه اللغة، ولذلك اقترحت المدرسة مصطلح (Glottopolitique) لتمييزه مفهوميا عن السياسة اللغوية بمعناها الضيق، مما يعطي التهيئة اللغوية تعريفا جديدا لا يشترط فيه قصدية التدخل على اللغة، وبذلك تكون التهيئة اللغوية (القلوتوبوليتيكا) عندهم مقصودة وغير مقصودة[45].

لذلك يبدو أن ظهور هذه المدرسة جاء لاستدراك نقائص الاتجاه الأول، لأنها ترى أن تأثير القرارات التشريعية على مستعملي اللغة تأثير محدود خاصة في مجال المصطلحات العلمية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم إشراك المعنيين في إعداد القرارات وأساليب تنفيذها، فالدراسة الفحصية التي قامت بها فرنسا في المجالات العلمية والتقنية، بينت أن كثيرا من مستعملي اللغة، لا علم لهم بالقرارات التي تجبرهم على استعمال المقابلات الفرنسية، وذلك يعود إلى عدم إشراكهم في إعدادها[46].

2-3- مدرسة اللسانيين الكاتالان:

هي التي وضعت مصطلح "التقييس/ التنميط" "Normalisation"، وقد تميزت هذه المدرسة عن غيرها بتركيزها في بحوثها على الثنائية اللغوية التي طبعت الوضع اللغوي المحلي، ولعل هذا هو سبب بروز المدرسة الكاتالانية في البداية، حيث اتسم الوضع الإسباني بتعدد لغوي غير متكافئ، وصاحبته صراعات لعقود، فحاولت المدرسة في بحوثها وضع تصور لكيفية العودة باللغات التي تحتل مكانة دنيا وخاصة الكاتالانية، إلى أداء وظائفها الطبيعية -التي فقدتها نتيجة الصراعات السياسية- مثل اللغات التي تحتل مكانة عليا، وذلك من خلال ترقية وظائف هذه اللغات الدنيا في جميع الميادين الإدارية والتعليمية والاقتصادية والإعلامية.. [47].

كما تميزت هذه المدرسة بالطبيعة الدينامية الاجتماعية لتهيئتها اللغوية للغة الكاتالانية، إذ شاركت فيها مختلف القوى الاجتماعية وتنظيماتها كالسياسيين والمؤسسات والهيئات ومختلف الطبقات الاجتماعية[48].

إن هذه المدرسة قد قدمت الإطار النظري الذي كان يعوز السياسة اللغوية الوافدة من أمريكا الشمالية بقيادة هاوجن، هذا الإطار النظري الذي يتمثل في اللسانيات الاجتماعية التي تجمع بين الأوضاع اللغوية والأوضاع الاجتماعية[49].

من خلال تتبع هذه الاتجاهات وفقا لما صنفها علماء اللسانيات الاجتماعية ورواد التخطيط اللغوي، يمكن أن نخلص إلى النقطتين الآتيتين:

- ✓ اتجاهات التهيئة اللغوية التي تطرحها دراسات اللسانيات الاجتماعية خاضعة لنوعية التجارب التي تمت دراستها ومحدوديتها. فأمثلة التي ضربها الدارسون والواردة لكل اتجاه هي أمثلة إما لدولة مستقلة أو نالت استقلالها وتعاني من مشكل لغوي معين؛ كاختلال الوظائف اللغوية بين اللغات، أو فقر المتن اللغوي أو مشكلة الثنائية اللغوية..
- ✓ هذه الاتجاهات دُرست في إطار التخطيط اللغوي وعلاقتها بالسلطة من جهة، وبالعلماء المتخصصين في اللسانيات الاجتماعية من جهة أخرى، أي في إطار تحليل علاقة الصراع بين السياسيّ واللساني الاجتماعي، وأيها أحق و أجدر بإنجاز مسودة مشروع سياسة لغوية أولا، وتولي تنفيذها من خلال تخطيط لغوي ثانيا.

اتجاه التخطيط اللغوي عند جمعية العلماء.

إن اتجاهات التخطيط اللغوي –فيما مر سابقا- يمكن النظر لها من عدة زاويا، وهو ما نلاحظه في تخطيط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فهو يتلون حسب طبيعة المرحلة التي تمر بها الجمعية في مسار تنفيذ تخطيطها، ولذلك يمكن تصنيف التخطيط اللغوي لجمعية العلماء حسب نسبة التزامها بمعايير كل اتجاه من هذه الاتجاهات.

ثم إن هذه الاتجاهات لم تأخذ في الحسبان التخطيطات اللغوية التي تمت تحت سلطة الاستعمار، فهي صنفت التخطيطات اللغوية التي كانت في بلدان مستقلة مستقرة كاملة السيادة، تسعى لمزيد من الاستقرار على الصعيد اللغوي. كما جعلت التخطيط اللغوي حكرا على الدولة غالبا، وهذا يعني أن السلطة الحاكمة هي من يرصد الغلاف المالي الذي يضمن للتخطيط اللغوي الاستمرارية والنجاح.

فالتصنيفات السابقة تهمل صنفا من التخطيط اللغوي لوضع تميز عن غيره بـ"وجود عنصر تقليدي من السياسة الخارجية لفرنسا في العالم، منذ عصور الأنوار، ممثّلا في استعمال ثقافتها لترسيخ تأثيرها، وخدمة مصالحها السياسية بمفهومها الواسع على المدى البعيد جدا «...» فرنسا لم تفكر أبدا في تقديم شيء واحد لمصلحة الجزائر"[50]، أي أن الوضع الذي آلت إليه اللغة العربية في الجزائر، يختلف عن وضعها تحت أنظمة الانتداب أو الحماية[51]. لأن الاستعمار الفرنسي هو استيطان من أبشع أنواع الاستعمار لأن هدفه استئصالي[52] حلولي.

لذلك من الصعب تصنيف التخطيط اللغوي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وفقا لهذه التصنيفات المقترحة. ولكن يمكن استعارة مبادئ هذه التصنيفات، لمحاولة معرفة موقع جهود جمعية العلماء اللغوية من التجارب الدولية الحديثة.

أولا: من حيث اعتماد التخطيط اللغوي للجمعية على التشريعات.

إن صفة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كجمعية، لا تسمح لها بإصدار تشريعات لمسايرة تخطيطها اللغوي، لأن إصدار التشريعات هو من صلاحيات الإدارة الفرنسية الاستعمارية، إلا إذا أطلقنا تجوُّزا مصطلح التشريعات على اللوائح التنظيمية الداخلية للجمعية، وهو ما يصنف الجمعية بذلك في خانة الاتجاه المعتمد على التشريعات من باب التجوّز.

و لكن النظرة المتفحصة في الوضعية القانونية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، يجعل من الصعب تقبل هذا التصنيف، لأن هذا الاتجاه هو في الحقيقة خيار الإدارة الفرنسية، لا خيار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فالإدارة الاستعمارية اعتمدته لأنه رمز السيطرة، والتحكم في أي تخطيط لغوي، ولذلك نجد جمعية العلماء مجبرة على الالتزام بالتشريعات اللغوية التي تسنها الإدارة الفرنسية المحلية، بحكم السيطرة الاستعمارية.

وهذا ما جعل جماعة الشهاب في فيفري 1930 - قبل تأسيس جمعية العلماء- يقولون: "ثم إذا شاءت وزارة المعارف أن تشرف على هذه المدارس فيجب أن لا نتحرج من ذلك"[53]، رغم علم ابن باديس ومن معه أن المدارس المخصصة للجزائريين تابعة لوزارة الحربية.

ويقول ابن باديس - في فيفري 1933 م- محددا الصفة القانونية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، على أنها "جمعية دينية إسلامية تهذيبية تعين فرنسا على تهذيب الشعب وترقيته ورفع مستواه إلى الدرجة اللائقة بسمعة فرنسا ومدنيتها وتربيتها للشعوب وتثقيفها"[54]، فهي جمعية هدفها إعانة الإدارة الفرنسية على تعليم الشعب الجزائري ومحو الأمية عنه، بما يليق بمكانة فرنسا الدولية، وهذا لا يكون بمخالفة تشريعاتها بقدر ما يكون باحترام قوانينها، وهو ما يقتضيه التعاون.

و يقول في موضع آخر في نوفمبر 1933 م: "هي جمعية جزائرية إسلامية تعمل للأمة الجزائرية الإسلامية في دائرة الديانة الإسلامية والقوانين الفرنسوية"[55].

و يقول في أكتوبر 1938 م: " أيها الإخوان، إن جمعيتكم أمينة على حفظ الإسلام ولغة الإسلام في هذه الديار«..» وتتدرع لغايتها بكل ما تراه صالحا نافعا غير مخالف للقوانين المعمول بها «..» وهكذا لا تفتأ جمعيتكم إن شاء الله دائبة في سبيل الإسلام والعربية لغة الإسلام في دائرة القانون العام، ولو لحقها في ذلك ظلم وعدوان"[56].

إن اعتراف العلماء بسلطة فرنسا على النشاطات الفردية والجماعية، كان حتى قبل نشأة الجمعيات التي ترأسها ابن باديس. يقول في هذا الإطار في جويلية 1925 م: " نحن قوم مسلمون جزائريون، في نطاق مستعمرات الجمهورية الفرنسوية «..» ولأننا مستعمرة من مستعمرات الجمهورية الفرنسوية نسعى لربط أواصر المودة بيننا وبين الأمة الفرنسوية «..» فنحن ندعو فرنسا إلى ما تقتضيه

مبادئها الثلاثة التاريخية « الحرية والمساواة والأخوة » من رفع مستوانا العلمي والأدبي بتعميم التعليم"[57].

فالملاحظ هنا، أن ابن باديس كأنه يسْتصدر من فرنسا تشريعات تخدم التعليم في الجزائر، في إطار مبادئها الثلاث التي تحكم التشريعات الفرنسية، وهذا اعتراف ضمني بعدم إمكانية خروج أي نشاط لغوي- حالي أو مستقبلي- عن قوانين الإدارة الفرنسية حتى مع تقصيرها في حق الشعب الجزائري.

إن لغة الحوار الهادئ التي تطبع حديث ابن باديس مع فرنسا، تغلب عليه لغة المجاملة، وهو ما فرضته طبيعة المرحلة قبل تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، من باب التمهيد لتأسيسها، كما كان اتفاقه مع الإبراهيمي في البقاع المقدسة[58]. وحتى في بعض الظروف التي تطلبت تليين الكلام أثناء الاحتجاج.

تظهر لغة المجاملة والبعد عن الحدة في مقالات ابن باديس خاصة قبل تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ففي جولية 1925 م يقول:

- ✓ "إن الأمة الجزائرية أمة ضعيفة ومتأخرة فترى من ضرورتها الحيوية أن تكون في كنف أمة قوية عادلة متمدنة لترقيها في سلم المدنية والعمران وترى هذا في فرنسا التي ربطتها بها روابط المصلحة والوداد فنحن نخدم للتفاهم بين الأمتين ونشرح للحكومة رغائب الشعب الجزائري ونطالبها بصدق وصراحة بحقوقه لديها ولا نرفع مطالبنا أبدا إلا إليها، ولا نستعين عليها إلا بالمنصفين من أبنائها، وفي جدنا وإخلاصنا وشرف الشعب الفرنسوي وحريته ما يقرب كل أمل بعيد"[59].
- ✓ ويقول في موضع آخر: " غايتنا السامية وهي :« سعادة الأمة الجزائرية بمساعدة فرنسا الديمقراطية»"[60].

ومن أدلة احترام جمعية العلماء لقرارات الإدارة الفرنسية، البرقيات والاحتجاجات المنشورة على صفحات الجرائد الناطقة باسم الجمعية، وقد جعل لها عمار طالبي قسما خاصا من آثار الإمام ابن باديس[61].

و من الأدلة أيضا التي تثبت احترام جمعية العلماء للقرارات الوزارية الاستعمارية، احترامها تلك القرارات التي عطلت جريدة السنة في جويلية 1933 م، رغم احتجاجها عليه، كما في قول ابن باديس: "إن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تعرب لكم [لوزير الداخلية الفرنسي] عن استيائها البالغ منتهاه وعن حزنها العميق الذي سببه تعطيل جريدة (السنة) العربية «..» وإن عجب الجمعية عظيم جدا ومما يزيد في عظمه أنها تجهل أسباب التعطيل لعدم ذكرها في قراركم"[62].

إن الحديث عن سلطة الإدارة الاستعمارية الفرنسية، يجرنا إلى محاولة تلخيص نظرة جمعية العلماء للسلطة وماهيتها، خاصة أن المرجعية الدينية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين،

تجعل نظرتهم للسلطة مؤطرة بإطار ديني سلفي، فكيف كانت نظرة جمعية العلماء للولاء والخلافة في ظل الاستعمار الفرنسي؟

يبحث ابن باديس في سبتمبر 1939 م هذا الموضوع عند تعريفه أولى الأمر، فهو يعد كل من العالم والسلطان هما أولوا الأمر والعلاقة بينهما هي الشورى، يقول في ذلك: "فالعلماء يصدق عليهم أولو الأمر لأنهم الذين يعينون أمر الله بطرائق العلم المقررة، والأمراء يصدق عليهم أولو الأمر لأنهم ينفذونه بحمل الناس عليه بما جعل الله لهم من السلطان. فإذا وجد العلماء دون الأمراء تعطلت الشريعة، وإذا وجد الأمراء دون العلماء ضلوا وأضلوا عن السبيل، ولا يستقيم الحال إلا بوجود الطائفتين وتعاونهما بطريق الشورى التي هي أساس الأمر في الإسلام"[63].

و يحصر ابن باديس حراسة شؤون الشرع في الخلافة، فيقول: "إن الخلافة هي المنصب الإسلامي الأعلى الذي يقوم على تنفيذ الشرع الإسلامي وحياطته بواسطة الشورى من أهل الحل والعقد من ذوي العلم والخبرة والنظر، وبالقوة من الجنود والقواد وسائر وسائل الدفاع «..» فيوم ألغى الأتراك الخلافة -ولسنا نبرر كل أعمالهم – لم يلغوا الخلافة الإسلامية بمعناها الإسلامي وإنما ألغوا نظاما حكوميا خاصا بهم وأزالوا رمزا خياليا فتن به المسلمون لغير جدوى"[64].

فوفقا لهذا الرأي؛ فإن جمعية العلماء تعد نفسها هي الحارسة على شؤون الدين في الجزائر، إذ لا سلطة دينية للإدارة الفرنسية على شؤون الإسلام ولا على غيره، وفقا لمبدأ فصل الدين عن الدولة على الأقل. وطالما الخلافة عطلت وظائفها وألغي منصبها، تحولت إدارة شؤون الدنيا إليها أيضا، إلى حين قيام الخلافة التي يجب الولاء لها لا لفرنسا.

يقول التبسي رحمه الله: في ماي 1953 م: "قال فقهاء الإسلام «..» ومعلوم عندنا بالضرورة أن المسلمين عندنا إذا فقدوا الإمام، وجب على جماعة المسلمين، أن يحلوا محل الإمام في القيام بالدين، يقول أولئك الفقهاء: "يجب على الإمام، في كل مسافة قصر أن يضع فيها من يعلم الناس أمر دينهم" «..» وتتمثل في أمتنا جماعة المسلمين في جمعية العلماء، فهذه الجمعية هي الطائفة التي توفرت فيها أوصاف جماعة المسلمين الشرعية «..» وجب على كل مسلم في الجزائر أن يعترف بأن جماعة المسلمين في الجزائر، هي جمعية العلماء"[65].

و يقول –رحمه الله - في موضع آخر: "فعلى أمتنا الجزائرية، أن تلتف حول جمعية العلماء، وأن تتصل بها وتتعاون معها بعنوان أن جمعية العلماء، هي جماعة المسلمين في الجزائر، المعدودة في لسان الشرع الإسلامي من أولى الأمر منا – المأمور بطاعتهم والمحرم عصيانهم، ما أمروا بمعروف ونهوا عن المنكر في هذا الباب الديني العلمي التربوي –"[66]. ويقول أيضا: "جمعية العلماء الممثلة الشرعية للأمة في دينها ولغتها وثقافتها"[67]. بل يؤكد أنها تقوم بمهام الدولة لأمة جعلت منها فرنسا أمة مخضرمة لا نظير لها في العالم[68].

لذا فجمعية العلماء في حل من سلطة الاستعمار ولا ولاء له عليها، فلا التزام ديني يفرض عليها تأطير تخطيطها اللغوي بمباركة من الإدارة الاستعمارية على الأقل من الناحية الشرعية. ومن هنا نجد رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ينطلقون في تخطيطهم اللغوي بدون عقدة ضمير من هذه الناحية، وإن ظلَّ وخز سلطة الإدارة الاستعمارية يخزهم.

فنجد في كثير من مقالات ابن باديس إشارات إلى عدم اعتراف مبطن بالسلطة الاستعمارية إلا مرحليا، فنجده يجاهر بالولاء للإسلام والوطن وما فرنسا إلا إدارة طارئة مؤقتة. يقول في نوفمبر 1937 م: "هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا، ولا يمكن أن تكون فرانسا [فرنسا]، ولا تستطيع أن تصير فرانسا [فرنسا] ولو أرادت. بل هي أمة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وأخلاقها وفي عنصرها وفي دينها، لا تريد أن تندمج. ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة والذي يشرف على إدارته العليا السيد الوالي العام المعين من قبل الدولة الفرنسية"[69]. وهذا تعبير صريح من ابن باديس أن فرنسا لا سلطة لها على مقومات الأمة الجزائرية، خاصة وأن هذه المقومات لا تحدها الحدود الجغرافية، وما سلطة لفرنسا الطارئة على الجزائر العريقة إلا سلطة إدارية فقط.

ثانيا: من حيث اعتماد التخطيط اللغوي للجمعية على التقنية أو السلطة.

1- من حيث التهيئة اللغوية التي تعتمد التقنية وتهمل السلطة:

و هو ما ركزت عليه جمعية العلماء حين استعانت خاصة بتقنية التربية والتعليم والصحافة والخطابة.. محاولة تجاهل قرارات السلطة المناوئة معتمدة أسلوب المجاملة في بدايات عملها قبل نهاية الحرب العالمية الثانية.

تظهر لغة المجاملة عندما تشتد لغة القوانين الفرنسية تجاه جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ففي جويلية 1933 م، وعلى إثر تعطيل جريدة السنة، يخاطب ابن باديس الإدارة الفرنسية بلطف لتكون حازمة تجاه من يريد تعكير الأجواء بينها وبين الجمعية، ممن لهم مسؤوليات في الإدارة الفرنسية فجاروا في قراراتهم مستغلين نفوذهم في وزارة الداخلية.

يقول ابن باديس: " أفظننتم أن الأمة الجزائرية ذات التاريخ العظيم تقضي قرنا كاملا في حجر فرنسا المتمدنة ثم لا تنهض بجنب فرنسا تحت كنفها «..» إذا نظرتم وتأملتم حمدتم لهذه الجزائر الفتية نهضتها الهادئة، وتمسكها المتين بفرنسا، وارتباطها القوي بمبادئها وعدها نفسها جزءا منها"[70].

كما يظهر سلوك جمعية العلماء في أمثلة كثيرة، محاولاتها القفز فوق قرارات فرنسا، والدؤس عليها برِقَة ودون ضجيج، في سبيل تعويض الخسائر التي لحقت بالتخطيط في وقت قصير، ومن هذه الأمثلة الآتي:

★ إنشاء جريدة جديدة بمجرد تعطيل جريدة، فعطلت الإدارة الفرنسية جريدة السنة النبوية المحمدية في جويلية 1933، فأصدرت الجمعية مباشرة جريدة الشريعة[71].

★ نص احتجاج لابن باديس على الحكومة، ينشره في أوت 1933 م، يعنونه بـ' احتجاجنا لدى الحكومة'، يقول فيه بأسلوب فيه كثير من التعريض: "أيتها الحكومة الفرنسية، حكومة الجمهورية، المشيدة على العلم، والأمة التي تُدْعى بمعلمة الأمة، ما أسسنا جمعيتنا إلا على مقتضى قوانينك العادلة"[72].

★ قبول الرقابة الأمنية والإدارية المشروعة لفرنسا على نشاطات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. يقول ابن باديس في مارس 1936 م: "فنحن نطلب حرية التعليم العربي حقا، إنما نحن نقبل كل مراقبة، فأعمالنا العلمية والتهذيبية تقع علنا في وضح النهار وليس ما نخشاه ولا ما نكتمه"[73].

★ النضال القانوني ولو في المحاكم، فقد نشر ابن باديس في جوان 1938 م، مقال ابن خليل بعد تعريبه، وفيه يرد فيه ابن خليل على الحكومة الفرنسية التي أصدرت قانون 8 مارس 1938 م، والقاضي بمنع تعليم الإسلام واللغة العربية، وهو مقال يمثل الأطر القانونية التي كانت تتحرك وتناور وفقها جمعية العلماء للدفاع عن تخطيطها اللغوي[74].

كل هذه المناورات من قبل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، هدفها هو محاولة الوصول إلى النوع الثاني من التخطيط الذي يعتمد السلطة وكسب القوة والنفوذ، ولكن لا يهمل التقنية.

يقول ابن باديس في أفريل 1936 م: "فنحن الجزائريين المسلمين العائشين في وطننا الجزائري، والمستظلين بالعلم الفرنسي المثلث الألوان، والمتحدين مع الفرنسيين اتحادا متينا لا تؤثر عليه الحوادث الطفيفة أو الأزمات السطحية، نعيش مع الفرنسيين، عيش الأصدقاء المخلصين، نحترم حكومتهم وقوانينهم ونطيع أوامرهم ونواهيهم، ونريد منهم أن يحترموا ديننا ولغتنا، ويأخذوا بأيدينا في طريق النهضة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهكذا نعيش وإياهم أصدقاء مخلصين. لكن الفكرة إن كانت جميلة في نفسها، فإنها كانت غير موفقة في تنفيذها"[75].

فابن باديس يبدي بوضوح أمله في المساواة بين الجزائريين والفرنسيين، ويتمنى أن يصبح للمواطن الجزائري سلطة واحترام لمقوماته كما للمواطن الفرنسي سلطة واحترام لمقوماته.

2- من حيث التهيئة اللغوية التي تعتمد السلطة وتهمل التقنية:

وهو ما حاولت جمعية العلماء أن تقفز نحوه مستغلة النوع الأول المعتمد على التقنية –كما مر سابق- فهي تحاول أن تجعل من اللغة أداة للسلطة، أي أن العلماء يعتبرون مهمتهم استبدال سلطة الاستعمار بسلطة الحرية.

يقول ابن باديس : "من الطبيعي أن تتحرك الجزائر ضمن الجمهورية الفرنسية في زمان تحرك ما فيه حتى الحجر، ومن الشرعي أن تنال منها من الحقوق كفاء ما قامت به من الواجبات «..» فنبشركم [يقصد المسؤولين في وزارة الداخلية] أنه سيكون للجزائر الفرنسية جمعيات وصحف وسيكون لها وسيكون... حتى يقف المسلم الجزائري مع أخيه من بقية أبناء فرنسا على قدم المساواة الحقة التي يكون من أول ثمراتها الاتحاد الصحيح المنشود للجميع «..» الجزائر المفطورة على مبادئ الإسلام والمتغذية بمبادئ فرنسا أنجبت وتنجب رجالا كما رأيتم وفوق ما تظنون، رجالا تفتخر بهم فرنسا كما تفتخر بسائر أبنائها الأحرار «..» ومهما تبدلت اعتقاداتنا في أناس بتبدل معاملاتهم لنا فلن نتبدل ثقتنا بفرنسا وقانونها «..» غايتنا النبيلة وهي تثقيف الشعب الجزائري المرتبط بفرنسا ورفع مستواها [مستواه] العقلي والخلقي والعملي إلى ما يليق بسمعة فرنسا. وعلى ثقتنا بعدالة فرنسا، وحرية الأمة الفرنسية، وديمقراطيتها"[76].

إن سعي التخطيط اللغوي نحو تبديل موقعه؛ من تخطيط يعتمد التقنية إلى تخطيط يعتمد السلطة، نجده صراحة في بعض مقالات ابن باديس، فنجده يكتب بلغة حادة تدل على بدايات اكتساب التخطيط اللغوي لنوع من القوة الشعبية والتأييد من طرف العادلين من السلطة الفرنسية.

يقول ابن باديس: " ندعو كل معلم مكتب قرآني أو مدرسة طلب الرخصة من الإدارة ولم يجب، وكل معلم مكتب قرآني أو مدرسة منع من التعليم، وكل معلم نزعت منه رخصته – أن يكاتبنا بما وقع له من ذلك ويعرفنا بتفصيله وجميع ما يتعلق به لنسعى في نازلته السعي المشروع. كما ندعو كل من تعدى عليه من معلمي الديانة في المساجد أن يكاتبنا ويعرفنا لنتتبع بطريق القانون كل من روعه وانتهك حرمة الدين والمسجد من رجال السلطة كائنا من كان «..» كما ندعو كل جماعة يريدون تأسيس جمعية وفتح مدرسة لتعليم الإسلام والعربية أن يكاتبونا ويعرفونا لنرشدهم إلى الوجوه القانونية اللازمة"[77].

و نجده في مقال آخر يستنفر جميع المعنيين بالتخطيط اللغوي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، سواء كانوا منفذين أو المستهدفين أو المتعاطفين، لحماية التخطيط، ويدعوهم إلى التكتل والضغط بالاحتجاج السلمي عن طريق الهيئات السياسية للحصول على الحقوق اللغوي والمالية أيضا، لأن فرنسا كانت تضيق على جمعية العلماء تغلق عليها مصادر تمويلها بل أهم ما عملت عليه فرنسا هو تجفيف منابع المدد المادي لكل المصلحين وأسوأ ما بليت به الجزائر هو مصادرة إدارة الفرنسية للأوقاف التي كانت تقوم على حاجة العلم والمتعلمين.

يقول ابن باديس في نوفمبر 1938 م: " رفعت الأمة بلسان نوابها وهيئتها وعلمائها وصوتها عاليا بالاحتجاج والاستنكار ووالت (البصائر) الكتابة في المظلمة الفادحة [قانون 8 مارس] خمسة أشهر. ولما انتهت المسألة إلى النيابة المالية -وهي أعلى نيابة في الوطن – وتضافر النواب المسلمون على

المطالبة بحرية تعليم الدين ولغة الدين، وقدموا تقريرا في جلسة 15 جوان يشتمل على لزوم إعطاء رخص التعليم الإسلامي الحر للجميع، مع إحداث المراقبة على المدارس الحرة، وعلمنا من نوابنا أن هنالك وعودا في حل المسألة ولكن – ويا للأسف–"[78].

إن جمعية العلماء تدرك حجم الكارثة التي حلت بالجزائر على إثر مصادرة الاستعمار لأوقافها من بداية الاحتلال، يقول العربي التبسي مؤرخا لكيفية استلاء فرنسا على الحبوس ولماذا في مقال بعنوان "بيان عن إصرار الحكومة الفرنسية على تولى اغتصاب المساجد والأوقاف وافتكاكها لحق المسلمين لإقامة الشعائر الدينية الجماعية في مساجدهم".

يقول العربي التبسّي: "..أخذت فرنسا الاستعمارية ابتداء من تاريخ 7 سبتمبر 1830 م تعتدي على الإسلام، وتمد يدها إليه بما شاءت من ظلم وإرهاق، فمدت يدها إلى الأوقاف أين كانت، دور تملأ مدن الجزائر، أراضي تعد بملايين الهكتارات زياتين، ونخيل تعد هي الأخرى بملايين الأشجار، حولت هذه الأوقاف الإسلامية إلى أملاكها، ثم تصرفت فيها بجميع أنواع التصرفات والتفويتات، باعت منها ما شاءت لمن شاءت، أهدت منها ما شاءت لمن شاءت، وأبقت على ملكها ما شاءت وقد عرضت بغصبها – وانتزاعها من مستحقيها – لهذه الأوقاف آلافا مؤلفة من جماعات الأمة عرضتها للحاجة والبؤس والفقر، وهذه الجماعات كانت تحي بالأوقاف وتقوم في مقابلة التعيش منها بخدمات اجتماعية ودينية وإنسانية«..» وعلى ذلك الحبس القديم كانت تعتمد الأمة في مقاومة الجهل **ومحاربة الأمية** ونشر الدين الإسلامي وبث علومه بين طبقات الشعب وتربية العامة تربية أخلاقية اجتماعية"[79].

ويواصل قائلا: "وبتلك الأوقاف كان يحفظ القرآن الكريم كل سنة عدد كبير من أبناء الأمة، غصبت الحكومة الأوقاف الخيرية من يد أهلها المسلمين فلم يبق عالم ولا متعلم وسدت الأبواب في وجه العاجزين عن الاعتماد على أموالهم في طلب العلم، وانتشر الجهل وقل حفظ القرآن والفقهاء والأدباء وطلاب كل علم، وتعين على الجزائر من يومئذ – إذا أرادوا أن يتعلموا دينهم أو لغتهم أن يخرجوا من وطنهم الجزائر وأن يرحلوا إلى الأقطار التي لم تغتصب أوقافها ليستعينوا فيمن يستعين بريع الوقف هناك"[80].

فجمعية العلماء المسلمين منذ ماي 1950 وهي تطالب بإنشاء مجلس إسلامي أعلى مؤقت، مهمته إدارة الأوقاف والموارد الأساسية الضرورية لأجور الموظفين الدينيين، وقد بقي مطلب إنشاء هذا المجلس يراوح مكانه حتى اندلاع الثورة[81]. وكانت تتعذر فرنسا في رد الحبوس بتعدد الجهات المطالبة به[82].

خلاصة القول؛ إن جمعية العلماء - من خلال مواقفها وكتاباتها- لا تؤمن بالعمل الإصلاحي عامة واللغوي خاصة تحت سلطة فرنسا الاستعمارية لا إشرافا ولا تشريعا ولا تمويلا، بل إن القناعة الشخصية لقادتها تؤكد أنهم لا يؤمنون بالنهضات التي تؤطرها الحكومات. وفي هذا الصدد قول ابن

باديس قبل تأسيس جمعية العلماء: "كل من عرف تاريخ النهضات في بداياتها، وتمرس بأحوالها، وكان نافذ البصر بعيد النظر أدرك أن تلك النهضات وليدة جهود الشعوب الفردية والاجتماعية وليس للحكومات فيها ضلع إلا ما كان من قبيل تدعيمها وتعضيدها بقوة النفوذ «..» 'إن الحكومات في جميع البلدان لا تستطيع وحدها النهوض بالأمة؛ بل ذلك موكول إلى الجمعيات، وما على الحكومات إلا تعضيدها ومساعدتها'"[83].

ثالثا: من حيث اعتماد التخطيط اللغوي للجمعية على المنفذين أو المنظرين.

1- من حيث اتجاهه المنفذين:

و هو صفة جمعية العلماء بالأصالة، لأنها امتداد لمدرسة الإصلاح التي نشأت منذ القرون الأولى، فهو اتجاه عربي أصيل، يعتمد فرض أساليب اللغة المعيارية، لحماية متنها الفصيح، لذا فهو اتجاه مسكوت عنه، أو لنقل اتجاه بالفطرة.

يقول شرفي الرفاعي عن أصالة حركة الإصلاح :"و بذلك [القرآن والسنة] تم التوصل إلى التلاحم بين عصر الصحابة «..» وعصر المصلحين، ابن باديس، والعربي التبسي، ومبارك الميلي، والإبراهيمي، رضي الله عنهم وأرضاهم"[84].

2- من حيث اتجاه المنظرين:

هي صفة جمعية العلماء بالاكتساب بحكم مؤسسيها، فهم علماء في اللغة والاجتماع، وسلطتهم سلطة دينية، ومع نجاح تخطيطهم اللغوي كسبوا حتى بعضا من سلطة دنيوية أيضا، وهم أيضا من دعاة الحرية اللغوية في المجتمع. فهذه النواحي جميعها يمكن أن تجعل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تأخذ بوجه أو بصفة ما، سهما وحظا من كل مدرسة من مدارس الاتجاه المنظرين والمنفذين.

فهي بصفة اعتمادها في تخطيطها اللغوي على المواكبة الاجتماعية للغة، قد أخذت بسهم من المدرسة اللسانية الكيبيكية، لأنها جمعت بين المقاربة الاجتماعية والمقاربة اللغوية، فهي لم تقصر تخطيطها اللغوي على التعليمية فقط، بل دخلت بالعربية على وسائل الإعلام، ومراكز التمهين، وإدارة الاتصالات والبريد، بل أصبحت لغة التواصل في الصراع السياسي مع فرنسا..

ولهذا فتجربة جمعية العلماء في التخطيط اللغوي هي بحق تهيئة لغوية على حد اصطلاح المدرسة اللسانية الكيبيكية، لأنها فعلا اعتمدت المقاربة الاجتماعية، وإن لم تعتمد المقاربة التشريعية، لأنها فاقدة لها بحكم كونها جمعية تحت سيطرة الاستعمار. وهذا يؤكد –ما تقول به هذه المدرسة- من أنه لا جدوى فعلا من سياسة لغوية تبقى حبيسة الأدراج[85]، ولا تحظى بالتطبيق الميداني الذي ينتظر المدد التشريعي من الدولة، فلو أن ابن باديس والإبراهيمي -رحمهما الله- احتفظا بمسودة مشروعهما اللغوي، الذي رسماه قبل حوالي عقدين من الزمن بالحجاز، وظلا ينتظران تكرم الإدارة

الفرنسية بتنفيذه عن طريق تشريعات فوقية، لما ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ولما كان لها هذا السبق في الإصلاح اللغوي بالجزائر وخارجها.

أما جمعية العلماء بصفة اعتمادها في تخطيطها اللغوي على مواقف الأفراد من اللغة، فهي تتفق مع اتجاه مدرسة روان الفرنسية، لأن جمعية العلماء فعلا أخذت في حسبانها مواقف الفرد الجزائري من الصراع اللغوي الذي افتعلته ونشطته الإدارة الفرنسية الاستعمارية. فجمعية العلماء اعتمدت على موقف الجزائريين عامة من اللغة الفرنسية التي تفرضها فرنسا على حساب اللغة العربية، وعلى موقف الأمازيغ من اللغة العربية ووفائهم لخيارات أجدادهم الأوائل حين استعربوا بالإسلام، وعلى تمويل الجزائريين لتخطيطها اللغوي.

إلا أن مدرسة روان أخذت مواقف الأفراد من اللغة في مجال المصطلحات، حين استدركت فشل القرارات التشريعية في حمل الأفراد على المصطلحات الجديدة، وعدم استشارة اللغويين الاجتماعيين في كيفية تطبيق هذه القرارات[86]، وهذا في الحقيقة لا ينطبق على التهيئة اللغوية لجمعية العلماء المسلمين، لا في مرحلة رسم السياسة اللغوية ولا في مرحلة التخطيط والتنفيذ، وذلك لسببين:

- جمعية العلماء أخذت في حسبان مواقف الجزائريين من اللغات من حيث وظائف هذه اللغات، لا من حيث المتن والمصطلحات، أي أن جمعية العلماء راعت موقف الجزائريين من منع اللغة العربية عن أداء وظائفها، لا موقفهم من معجمها. وقد تبين لها أن كل الجزائريين يؤيدون استرجاع اللغة العربية لكامل وظائفها الرسمية وغير الرسمية، ولا عقدة للجزائريين مع متنها ومسايرته لتطور العصر.

- إذا كان فشل التجربة الفرنسية في إجبار الكيبيكيين بواسطة التشريعات على استعمال المقابلات الفرنسية، يعزى لعدم إشراك المعنيين – سواء علماء اللغة الاجتماعيين أم العامة- في هذه القرارات التي تخصهم[87]، فإن ذلك لا ينطبق على جمعية العلماء لأن راسمي السياسة اللغوية هم المخططون أيضا، أي أن كل التهيئة اللغوية للجمعية –رسما وتخطيطا (تنفيذا)- أشرفت عليها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فهي بذلك كجمعية، أمِنَت من الهوة التي سقطت فيها التهيئة اللغوية لدولة فرنسا في الكيبيك.

لقد تفطن الإبراهيمي إلى هذا، فاشترط أن يكون المخططون هم المنفذون لا غيرهم لسياستهم اللغوية للجمعية. يقول "فما أضر الجمعيات والحكومات، وما عطل بناء الأعمال العظيمة فيها حسية معنوية إلا هذه السنة السيئة، وهي أن يبدأ الأعمال ويضع لها البرامج والتخطيطات غير من يوكل إليه إتمامها، وما شل عبقريات الرجال إلا عروض هذا الخيال، وهو أنهم يبدؤون العمل على تدبير وتقدير، ثم يخلفهم عليه من لا يرى فيه رأيهم، ولا يفكر تفكيرهم ولا يوافق ذوقه ذوقهم، ولا يكون له من الهمة في إنجازه ما لهم من الهمة فيه، والأعمال همم وذمم وقيم"[88].

أما جمعية العلماء بصفة معايشتها للصراع اللغوي المرير مع اللغة الفرنسية، وجهادها في سبيل إصلاح وضع اللغة العربية، باسترداد وظائفها المنوطة بها، فهي تنتمي إلى المدرسة اللسانية الكتالانية، لأن التقييس/التنميط عند هذه المدرسة يعني العودة باللغات التي تحتل المكانة الدنيا إلى أداء وظائفها الطبيعية[89]، والتطبيع هو عين ما كان تخطيط جمعية العلماء يريده.

إلا أن التقييس الذي كانت تريده هذه المدرسة هو تقييس للغات أصيلة لا دخيل بينها، لأن الوضع اللغوي الإسباني اتسم بالتعدد اللغوي غير المتكافئ بين اللغات المحلية، أما تقييس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فهو بين لغة أصيلة وأخرى دخيلة على الواقع اللغوي الجزائري، لذا وسم الخطيط اللغوي لجمعية العلماء بالتقييس أو التنميط لا يصح، لأن التنميط يكون بين اللغات المحلية التي لا دخيل عليها.

وفي ختام هذا المقال يمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

1- التصنيفات التي يقدمها الدارسون للتهيئة اللغوية قاصرة عن احتواء تخطيط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وذلك للاعتبارات الآتية:

- ♦ لأنها نموذج تجربة لغوية تحت سلطة استعمار متسلط وماكر، يملك تخطيطا لغويا مضادا له أهداف غير لغوية؛ أهداف سياسية ثقافية استعمارية.
- ♦ التصنيفات المقدمة تتحدث عن تخطيطات لغوية تدعمها الدولة تشريعا وتمويلا، وفي ظروف سياسية يطبعها الاستقرار ولو كان جزئيا. لكن تخطيط جمعية العلماء لا تدعمه - بأي وجه- السلطة الاستعمارية، ولا تموله، بل تسعى أن لا يتوفر له الاستقرار المالي حين صادرت الأوقاف.
- ♦ بالنظر إلى الفرق بين اتجاه المنظرين والمنفذين، فإن جمعية العلماء لا تنتمي إلى أي اتجاه منها، لأنها جمعت بينهما.

2- لا بد من استحداث صنف جديد ضمن هذه الاتجاهات، وذلك للاعتبارات الآتية:

- ✓ المحيط السياسي الذي كان يحيط بتخطيط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، لا يسمح بإلحاقها بأي مدرسة من هذه المدارس إلا تجوُّزا، لأنه محيط سلطة الاستعمار. بل إن المشكل اللغوي الاجتماعي الجزائري من قبل زمن جمعية العلماء سببه حدث سياسي استعماري.
- ✓ تعتبر جمعية العلماء اتجاها جديدا من حيث اعتبار اتجاه المنفذين والمنظرين، لأنها تجمع بينهما.
- ✓ التخطيط اللغوي الذي يعتمد في التمويل على الوقف، وهي مؤسسة غير موجود عند الغرب، ولم يَرِد ذكر نماذج له عند الغربيين.

- ✓ التخطيط اللغوي لجمعية العلماء امتد لعقود من الزمن، وكان اتجاها جديدا وناجحا، لذا فهو تجربة جديدة جديرة بالدراسة.

المراجع العربية:

1) أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ط، 1985.

2) ابن باديس، ابن باديس حياته وآثاره، إعداد وتصنيف عمار طالبي، الجزائر، دار الأمة، د ط، 2009.

3) عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي دراسة وتوثيق، قطر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.

4) الشهاب، ما نجم عن نشر التعليم الحر وما نشأ عن إهماله بعد خمسين سنة، الشهاب، ج1، المجلد 06، فيفري 1930.

5) طاهر ميلة، التهيئة اللغوية- مفاهيم واتجاهات-، أعمال الندوة الوطنية حول التخطيط اللغوي في الجزائر 'اللغات ووظائفها'، المنعقد في 12و2011/04/13، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2012.

6) العربي التبسي، الأعمال الكاملة للشيخ العربي التبسي، جمع وإعداد أحمد شرفي الرفاعي، دار اليُمن للنشر والتوزيع والإعلام، الجزائر، دط، 2005.

7) عبد العزيز النويضي، حماية اللغة من منظور حقوق الإنسان والشعوب، حماية اللغة، إشراف عبد القار الفاسي الفهري، المغرب، جامعة محمد الخامس السويسي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، يوليوز 2004.

8) علي القاسمي، الإمام عبد الحميد ابن باديس وريادة النهضة العربية، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على اللغة العربية وأثره في الهوية اللغوية، الجزائر، أعمال ندوة للمجلس الأعلى للغة العربية، 2016، ج1.

9) عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية، وناجعة، لبنان، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013.

10) عبد القادر الفاسي الفهري، عشرة مفاهيم أعراض لتقويم الشأن اللغوي بالمغرب، السياسة اللغوية العربية والبيئة والبقاء، ملتقى علمي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط بمناسبة اليوم العالمي للغة العربية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ، 2016.

11) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، لبنان، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1998.

12) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط4، 1992.

13) محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1997.

14) محمود فهمي حجازي، اتجاهات السياسة اللغوية ، السعودية، الرياض، مركز الملك عبد الله لخدمة العربية، ط1، 2015.

15) عبد الهادي بوطالب، حق لغة المخلوق الحي في الوجود والبقاء والتطور والوحدة، لغة الحق ولغة القانون، إشراف عبد القادر الفاسي الفهري، جامعة محمد الخامس السويسي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، المغرب، الجزء 1، مارس 2004.

16) ولي الله كندو، "السياسة اللغوية لدى الأمم الحية"، السياسة والتخطيط اللغوي، مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية، السنة الأولى، العدد1، أكتوبر 2015.

المراجع المترجمة:

17) دينيس داوست، التخطيط اللغوي والإصلاح اللغوي، كولماس، دليل السوسيولسانيات، ترجمة خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

18) كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها (1830 - 1962)، ترجمة ندير طيار، دار الكتابات الجديدة للنشر الإلكتروني، ط1، 2016.

19) كوبر روبرت ليون، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبو بكر الأسود، إصدار مجلس الثقافة العام، ليبيا، دط، 2006.

20) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، دط، 1983.

مراجع أجنبية:

21) Christiane Loubier, L'aménagement Linguistique – Fondements de l'aménagement linguistique.

22) Jean-Michel ELOY, Aménagement" ou "politique" linguistique?, Mots, N^{O} 52, septembre 1997, l'état linguistique.

23) Louis-Jean Calvet, La Sociolinguistique, 7^{e} édition, Coll Que sais-je, Puf, Paris, 2011.

24) Louis-Jean Calvet, Les politiques linguistiques, Paris, Puf, Coll Que sais-je, 1 édition , 1996.

25) Louis-Jean Calvet. La Guerre des Langues et les politiques linguistiques, France, Hachette Littératures, 1999.

26) Louis-Jean Rousseau, Terminologie et aménagement des langues, In, Langages, 39e année, n°157, 2005.

27) Rainer Enrique Hamel, L'aménagement linguistique et la globalisation des langues du monde, Télescope, vol. 16, n° 3, 2010.

- الإحالات والمراجع:

[1] -كوبر روبرت ليون، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي، ترجمة خليفة أبو بكر الأسود، إصدار مجلس الثقافة العام، ليبيا، دط، 2006، ص 68.

[2] - ينظر كوبر، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي، ص 68.

[3] - ينظر دينيس داوست، التخطيط اللغوي والإصلاح اللغوي، كوليماس، دليل السوسيولسانيات، ترجمة خالد الأشهب وماجدولين النهيبي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص932.

[4] -كوبر، التخطيط اللغوي والتغيير الاجتماعي، ص 68-70.

[5] -المرجع نفسه، ص 91.

[6] - ينظر المرجع نفسه، ص 92.

[7] - vu Louis-Jean Calvet, Les politiques linguistiques, Paris, Puf, Coll Que sais-je, 1 édition , 1996, P10-11.

[8]- vu Louis-Jean Calvet, La Guerre des Langues et les politiques linguistiques, Hachette Littératures, France, 1999, p221.

[9]-المرجع نفسه، ص155.

[10]- vu Louis-Jean Calvet, La Sociolinguistique, 7e édition, Coll Que sais-je, Puf, Paris, 2011, P110.

[11] - ينظر ولي الله كندو، "السياسة اللغوية لدى الأمم الحية"، السياسة والتخطيط اللغوي، مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية، السنة الأولى، العدد1، أكتوبر2015، ص105.

[12] - Louis-Jean Calvet, La Guerre des Langues et les politiques linguistiques, p155.

[13] - vu Louis-Jean Calvet, Les politiques linguistiques, P6.

[14] - ينظر المرجع نفسه، ص6.

[15] - المرجع نفسه، ص6.

[16] - vu Louis-Jean Rousseau, "Terminologie et aménagement des langues", In Langages, 39e année, n°157, 2005, P94.

[17] - أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ط، 1985، ص 112.

[18] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط4، 1992، ج2، ص 433.و أحمد الخطيب، جمعية العلماء المسلمين، ص265-269.نقلا عن القانون الأساسي للجمعية، قسنطينة، المطبعة الجزائرية الإسلامية،1937، ونشير إلى أن القانون قد جرى تعديله في أكتوبر 1951م.

[19]- vu Louis-Jean Calvet, La Guerre des Langues et les politiques linguistiques, p155.

[20] vu Calvet, La Guerre des Langues,p282.

[21] - المرجع نفسه،ص282.

[22] - ينظر أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية،ج3،ص85.

[23]-vu Louis-Jean Calvet, Les politiques linguistiques, p23.

وينظر كوبر، التخطيط اللغوي و التغيير الاجتماعي، ص155.

[24] -ينظر محمود فهمي حجازي، اتجاهات السياسة اللغوية ، السعودية، الرياض، مركز الملك عبد الله لخدمة العربية، ط1، 2015.

[25] -ينظر طاهر ميلة، التهيئة اللغوية-مفاهيم واتجاهات-، أعمال الندوة الوطنية حول التخطيط اللغوي في الجزائر'اللغات ووظائفها'، المنعقد في 12و2011/04/13، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2012، ص 68.

[26] -ينظر عبد الهادي بوطالب، حق لغة المخلوق الحي في الوجود والبقاء والتطور والوحدة، لغة الحق ولغة القانون، إشراف عبد القادر الفاسي الفهري، جامعة محمد الخامس السويسي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ، المغرب، الجزء 1، مارس 2004، ص 49-50.

[27] -ينظر عبد العزيز النويضي، حماية اللغة من منظور حقوق الإنسان والشعوب، حماية اللغة، إشراف عبد القار الفاسي الفهري، المغرب، جامعة محمد الخامس السويسي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، يوليوز 2004، ص133.

[28] -ينظر المرجع نفسه، ص134-135.

[29] -ينظر عبد الهادي بوطالب، حق لغة المخلوق الحي في الوجود والبقاء والتطور والوحدة، ص 26-27.

[30] -ينظر طاهر ميلة، التهيئة اللغوية-مفاهيم واتجاهات-، ص 69.وينظر عبد الهادي بوطالب، حق لغة المخلوق الحي في الوجود والبقاء والتطور والوحدة، ص 49-50.

[31] - vu Louis-Jean Calvet, La Guerre des Langues et les politiques linguistiques, P257-258.

[32] -ينظر عبد السلام المسدي، الهوية العربية والأمن اللغوي دراسة وتوثيق، قطر، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014، ص399-400.

[33] - vu Louis-Jean Calvet, Les politiques linguistiques, P7-8.

[34]- vu Louis-Jean Calvet, La Guerre des Langues et les politiques linguistiques, p269-270.

[35]- vu Louis-Jean Calvet, Les politiques linguistiques, P7-8. Et vu Jean-Michel ELOY, Aménagement'' ou ''politique'' linguistique?, Mots, N^{O} 52, septembre 1997, l'état linguistique, p9.

[36] -ينظر عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية، وناجعة، لبنان، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2013، ص14.

[37] -ينظر عبد القادر الفاسي الفهري، عشرة مفاهيم أعراض لتقويم الشأن اللغوي بالمغرب، السياسة اللغوية العربية والبيئة والبقاء، ملتقى علمي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط بمناسبة اليوم العالمي للغة العربية، داركنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ، 2016، ص22.

[38] -طاهر ميلة، التهيئة اللغوية-مفاهيم واتجاهات-، ص 70.وقال في الهامش:" توجد مؤلفات كثيرة في هذا الموضوع منها على سبيل المثال، تثقيف اللسان لابن مكي ودرة الغواص للحريري وتقويم اللسان لابن الجوزي وغيرها.

[39]- vu Louis-Jean Calvet, Les politiques linguistiques, P6-7.

[40] -ينظر طاهر ميلة، التهيئة اللغوية-مفاهيم واتجاهات-، ص 70-71.

[41] -ينظر المرجع نفسه، ص 71.نقلا عن

Bouchard, P, Richard, Y Bourhis (2002), L'aménagement linguistique au Québec, 25 ans d'application de la carte de la langue française, Québec, Office de la lanue française.

[42] -ينظر المرجع نفسه، ص 71.

[43] -vu Louis-Jean Calvet, La Guerre des Langues et les politiques linguistiques, P265.

[44] - ينظر المرجع نفسه، ص246.

[45] -ينظر طاهر ميلة، التهيئة اللغوية-مفاهيم واتجاهات-، ص 72-73.نقلا عن

-Depecker, Loic, La mesure des mots, cinq études d'implantation terminologique, Publiquation de l'Université de Rouen, 1997.

ونقلا عن

- Guespin, L, Marcellesi, J B, Pour la glottopolitique, Langages,n 83, 1986, p5-31.

[46] -ينظر المرجع نفسه، ص 72-73.نقلا عن

-Depecker, Loic, La mesure des mots, cinq études d'implantation terminologique, Publiquation de l'Université de Rouen, 1997.

ونقلا عن

- Guespin, L, Marcellesi, J B, Pour la glottopolitique, Langages, n 83, 1986, p5-31.

[47] -ينظر المرجع نفسه، ص 73.نقلا عن

Herreras, josé carlos, 20 ans de normalsation-linguistique en Espagne, La Linguistique, vol 34, N° 2, Paris, 1998, p5-49.

[48] -ينظر المرجع نفسه، ص 74.نقلا عن

Strubell, M, La dynamisationsociale dans l'aménagement linguistique de la langue catalane, in Aménagement linguistique dans les pays Catalans, Antoni milian,I, Massana, l'Harmattan, 2003, pp79-104.

[49] - vu Louis-Jean Calvet, Les politiques linguistiques, P21-22.

[50] - ينظر كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها (1830 -1962)، ترجمة نذير طيار، دار الكتابات الجديدة للنشر الإلكتروني، ط1، 2016، ص13، ص16، ص97، ص100-101.

[51] - ينظر مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، دط ،1983، ص429.

[52] - ينظر علي القاسمي، الإمام عبد الحميد ابن باديس وريادة النهضة العربية، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على اللغة العربية وأثره في الهوية اللغوية، الجزائر، أعمال ندوة للمجلس الأعلى للغة العربية، 2016، ج1، ص267.

[53] -الشهاب، ما نجم عن نشر التعليم الحر وما نشأ عن إهماله بعد خمسين سنة، الشهاب، ج1، المجلد 06، فيفري 1930، ص37.

[54] -ابن باديس، ابن باديس حياته وآثاره، إعداد وتصنيف عمار طالبي، دار الأمة، الجزائر، د ط، 2009، ج3، ص283.

[55] -المرجع نفسه، ج3، ص 432.

[56] -المرجع نفسه، ج3، ص 563-564.

[57] -المرجع نفسه، ج3، ص277-279.

[58] - ينظر الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ج5، ص 278.

[59] -ابن باديس، ابن باديس حياته وآثاره، ج3، ص279.

[60] -المرجع نفسه، ج3، ص281.

[61] -ينظر المرجع نفسه، ج3، ص 423.

[62] -المرجع نفسه، ج3، ص 429.

[63] -المرجع نفسه، ج3، ص 420.

[64] -المرجع نفسه، ج3، ص 410.

[65] -العربي التبسي، الأعمال الكاملة للشيخ العربي التبسي، جمع وإعداد أحمد شرفي الرفاعي، دار اليُمن للنشر والتوزيع والإعلام، الجزائر، دط، 2005، ص 320.

[66] -المرجع نفسه، ص 326.

[67] -المرجع نفسه، ص 305.

[68] -ينظر المرجع نفسه، ص 325.

[69] -ابن باديس، ابن باديس حياته وآثاره، ج3، ص383.

[70] -المرجع نفسه، ج3، ص283.

[71] -ينظر المرجع نفسه، ج3، ص 282.

[72] -المرجع نفسه، ج3، ص427.

[73] -المرجع نفسه، ج3، ص302.

[74] -ينظر المرجع نفسه، ج3، ص253.

[75] -المرجع نفسه، ج3، ص309-310.

[76] -المرجع نفسه، ج3، ص284-285.

[77] -المرجع نفسه، ج3، ص 245-246.

[78] -المرجع نفسه، ج3، ص 258-259.

[79] -العربي التبسي، الأعمال الكاملة للشيخ العربي التبسي، ص356-357.

[80] -المرجع نفسه، ص 357.

[81] -ينظر سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج10، ص25.

[82] -ينظر المرجع نفسه، ج10، ص42-43.

[83] -الشهاب، ما نجم عن نشر التعليم الحروما نشأ عن إهماله بعد خمسين سنة، الشهاب، ص33-34.

[84] -شرفي الرفاعي، الأعمال الكاملة للشيخ العربي التبسي، ص 55.

[85] -ينظر Louis-Jean Calvet, Les politiques linguistiques, P3.

[86] -ينظر طاهر ميلة، التهيئة اللغوية-مفاهيم واتجاهات-، ص 72-73. نقلا عن

-Depecker, Loic, La mesure des mots, cinq études d'implantation terminologique, Publiquation de l'Université de Rouen,1997. ونقلا عن

- Guespin, L, Marcellesi, J B, Pour la glottopolitique, Langages,n 83, 1986, pp5-31.

[87]- vu Christiane Loubier, L'aménagement Linguistique – Fondements de l'aménagement linguistique, P1. Et vu Louis-Jean Rousseau, Terminologie et aménagement des langues, In, Langages, 39e année, n°157,. La terminologie, nature et enjeux, 2005, P 93-94. Et vu Rainer Enrique Hamel, L'aménagement linguistique et la globalisation des langues du monde, Télescope, vol. 16, n° 3, 2010, p 2.

[88] -الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج2، ص 429.

[89] -ينظر طاهر ميلة، التهيئة اللغوية-مفاهيم واتجاهات-، ص64. نقلا عن

Herreras, josé carlos, 20 ans de normalsation-linguistique en Espagne, La Linguistique, vol 34, N° 2, Paris, 1998, pp5-49.